بيـــان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

تلقيه

الأنسة / نور خالد الدويلة
باحثة إعلامية

أمـــــام
الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون للأمم المتحدة

<u>البند (63): تقرير مجلس حقوق الإنسان</u>

مقر الأمم المتحدة – نيويورك

الجمعة، 4 نوفمبر 2016

السيد الرئيس،

تناقش الجمعية العامة اليوم بنداً هاماً من البنود المدرجة على جدول أعمالها، وأود أن أشكر هنا مجلس حقوق الإنسان على التقرير المطروح أمامنا اليوم في الوثيقة (A/71/53) والذي يلخص ما جاء من أعمال لأجل تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع الدولي وسعيه الدائم لترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها. كما نهنىء الدول التي نالت عضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2017 – 2019 خلال الإنتخابات التي عقدتها الجمعية العامة بتاريخ 28 أكتوبر من هذا العام ، متمنين لها التوفيق خلال فترة عضويتها.

استعرض التقرير عدة مسائل تتعلق بحقوق الإنسان وحمايتها وكيفية التمتع الفعلي بالحريات الأساسية، كما تناول حالات حقوق الإنسان في بعض الدول وركز على دور الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وجهودها في تعزيز كافة أوجه التعاون مع مختلف دول العالم، كما تطرق الى مسائل في غاية الأهمية مثل الاتجار بالبشر، وحقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، والتعجيل بالجهود الرامية الى القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز والعنف ضد المرأة، وينبغي التنويه هنا الى أن الوصول للتطبيق الفعلي الكامل لمفهوم حقوق الإنسان يقع على عاتق الدول ويتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي ككل.

السيد الرئيس،

إن ما يشهده عالمنا اليوم من تحديات وقضايا متسارعة وما تواجهه بعض الشعوب من صعوبات للحصول على أبسط سبل العيش من غذاء ودواء ومأوى

تحتم على المجتمع الدولي العمل جدياً لتوفير كافة الإحتياجات اللازمة لهم وخاصة مع تعاظم أزمة اللاجئين والنازحين. ونرحب هنا بإعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في شهر سبتمبر الماضي والذي يعبر عن إدراك المجتمع الدولي لحجم المعاناة التي طالت العديد من شعوب العالم والتي أفرزتها الأوضاع الإنسانية الصعبة. هذا ونرحب بجميع الجهود الدولية المبذولة لرفع مستوى معيشة الشعوب وحماية حقوقهم ومنها إعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كما ويصادف اليوم حدثاً هاماً وهو دخول إتفاقية باريس لتغير المناخ حيز النفاذ ، فكل تلك التدابير تعبرعن جدية المجتمع الدولي لرفع وتعزيز حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،،

أود الإشارة بأن بلادي قد وافقت على مشروع قانون بشأن إنشاء "الديوان الوطني لحقوق الانسان" استرشاداً بمبادئ باريس التي تعزز حماية حقوق الانسان والعمل على نشر واحترام الحريات العامة والخاصة في ضوء قواعد الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها، كما قامت دولة الكويت بوضع آليات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان ومنها لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة.

مما لا شك فيه هو أن مفهوم حقوق الإنسان مرتبط ارتباطاً مباشراً مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ويرجع سبب ذلك الى أن رقي الأمم والشعوب يقاس بمدى احترامها والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان، كما أن ميثاق الأمم

المتحدة يحثنا على النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على حرياته الأساسية.

السيد الرئيس،

تقدّم دولة الكويت العديد من المساعدات الإنسانية من خلال الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وذلك دعماً لجهودها وإيماناً منها بأهمية تعزيز السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق استضافت دولة الكويت ثلاثة مؤتمرات دولية لدعم الوضع الإنساني في سوريا بالتوافق مع تقرير مجلس حقوق الانسان ومع قراره رقم ٢٨/٢٠، كما شاركت في إستضافة مؤتمر لندن في 4 فبراير 2016 الذي جمع أموالاً جديدة لتلبية الإحتياجات الفورية والطويلة الأجل للمتضررين من الأزمة السورية ، أملاً منها في تخفيف معاناة الشعب السوري الشقيق.

السيد الرئيس،

نشعر بألم وحسرة جراء إستمرار أعمال العنف في سوريا مع دخول العام السادس وهي تحصد الأرواح والممتلكات ، ويعيش ما يقارب نصف سكان هذا البلد الشقيق في أوضاع إنسانية صعبة، أما لاجئين أو نازحين.

كما يدعو وفد بلادي إلى أهمية تضافر جهود المجتمع الدولي من أجل تسريع إيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا يحقق للشعب السوري تطلعاته في حياة حرة وكريمة.

ولا يفوتنا في هذا المجال ونحن نناقش قضية حقوق الإنسان وضرورة احترام آدميته، إلاّ أن ندين وبشدّة الممارسات والسياسات القمعية الإسرائيلية والمستمرة في انتهاك أبسط مبادئ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني الأعزل في الأراضي المحتلة. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته لإجبار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال على الانصياع للقرارات الشرعية الدولية والكف عن سياساتها العدوانية والتوسعية وإلزامها باحترام القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان واحترام تعهداتها المنصوص عليها في إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين.

السيد الرئيس،

ختاماً تؤكد دولة الكويت إلتزامها بدعم ومساندة كافة الجهود الدولية الرامية الى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على الإستفادة من التجارب والخبرات المختلفة لتحقيق تطلعاتنا في عالم يسوده الأمن والإستقرار يكون الحفاظ فيه على إحترام حقوق الإنسان ركيزة أساسية وحق ثابت لا يمكن المساس به.

وشـــكراً الســـيد الرئيـــس.